

تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في تطوير الأداء الكمركي للهيئة العامة للكمارك العراقية باستخدام نظام ASYCUDA العالمي

Information technology and its importance to developing customs performance of the Iraqi general authority customs using the global (ASYCUDA) system

د. علي نعمة بيتي

Dr. Ali Neamah Beaty

albeaty71@gmail.com

وزارة المالية – جمهورية العراق

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الإجراءات الكمركية، نظام الاسيكودا.

Keywords: information technology, customs procedures, ASYCUDA system

المستخلص

تساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل فاعل في تبسيط وتسهيل الإجراءات الكمركية، إضافة الى دورها الكبير في دقة الاعمال، وتقليل الكلف والوقت المستغرق في أنجاز المهام، والشفافية العالية في العمل الكمركي، وجودة التقارير المعدة للإدارات العليا التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وبناء قاعدة بيانات مهمة. إذ ان تزايد حجم التجارة العالمية انعكس وبشكل كبير وواضح على عدم جدوى العمل الورقي للإجراءات الكمركية لما يخلق من حالة البيروقراطية والاجتهاد الشخصي، وتفشي حالة الفساد المالي. لذلك فان هدف هذه الدراسة هو حث الهيئة العامة للكمارك اعتماد أحدث التقنيات والتطبيقات الالكترونية والمطبقة في العديد من دول العالم، انطلاقا من توصيات المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الخارجية والمنظمات المهنية المختصة بالعمل الكمركي. لذلك توصي الدراسة بتشكيل فريق وطني يشمل كافة الأطراف المعنية والمستفيدة من تطبيق البرامج والانظمة الحديثة في تطوير العمل الكمركي المؤتمت مستخدمين نظام (الاسيكودا) العالمي بأحدث إصداراته مع توفير الدعم السياسي من كافة الجهات الحكومية، وتوفير الاموال اللازمة لذلك.

Abstract

Information technology contributes effectively to simplifying and facilitating customs procedures, in addition to its great role in business accuracy, reducing costs and time spent completing tasks, high transparency in customs work, and the quality of reports prepared for higher managements that help them make appropriate decisions and build an important database. As the increase in the volume of world trade was reflected in a large and clear way on the futility of paper work for customs procedures, which creates a state of bureaucracy and personal diligence, and the spread of financial corruption. Therefore, the aim of this study is to urge the General Authority for Customs to adopt the latest

technologies and electronic applications applied in many countries of the world, based on the recommendations of international organizations concerned with foreign trade and professional organizations specialized in customs work. Therefore, the study recommends the formation of a national team that includes all parties concerned and beneficiaries of the application of modern programs and systems in the development of automated customs work, using the global (ASYCUDA) system with its latest versions, while providing political support from all government agencies, and providing the necessary funds for that.

1. المقدمة

أن التطور الهائل والكبير في تكنولوجيا المعلومات رسم واقعاً جديداً، وأثر بشكل كبير على كثير من اقتصاديات الدول وجعل من الواجب على المؤسسات والمنظمات المعنية مواكبة هذا التطور من أجل تحسين وتطوير الأداء المؤسسي. إذ أن التزايد الكبير في حجم التجارة العالمية وبوتيرة متسارعة بسبب الأساليب التقنية الحديثة المتبعة ووسائل النقل والشحن ووسائل الترويج والاعلان والتسويق للسلع والبضائع والمنافسة الكبيرة بين الشركات بعد أن اصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة ودور ومساهمة التجارة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعية والاتصالات، إذ تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في معالجة الكم الهائل للبيانات وإنتاج تقارير سريعة ودقيقة للإدارات العليا لاتخاذ القرارات المناسبة، أدى الى زيادة التحديات والضغوط على الادارات الكمركية وأصبحت الادارات الكمركية لا تواكب هذه التطورات الكبيرة في حجم وطريقة التجارة الدولية. ولمواجهة هذه التحديات والضغوط فإن على الادارات الكمركية أن تبحث عن تطبيق والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات كوسيلة رئيسية لتحسين وزيادة كفاءة النواحي التنظيمية والعملياتية للإجراءات الكمركية كافة، لأن تكنولوجيا المعلومات مهمة في تبسيط وتسهيل الاجراءات الكمركية من خلال:-

- المساهمة في الافصاح عن السلع والبضائع المستوردة والمصدرة بشكل دقيق وواضح بما يساهم في إدارة المخاطر وتحسين الرقابة الكمركية للأعمال والاجراءات الكمركية.

- مواكبة التطورات الكبيرة في حجم التجارة الخارجية وبما ينسجم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization ومنظمة الكمارك العالمية (WCO) World Customs Organization بما يعزز من مكانة العراق الاقتصادية ومساهمته الفاعلة في التجارة الدولية.

- رفع كفاءة وفاعلية الاجراءات الكمركية من ناحية تقليل الوقت والجهد والكلف.

- زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية.

اهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الدور المهم والفاعل للهيئة العامة للكمارك – جمهورية العراق في الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنفيذ القوانين والقرارات للجهات الحكومية الأخرى ورفد الخزينة العامة للدولة بالموارد المستوفاة من الرسوم الكمركية والرسوم والضرائب

الآخري وأهمية تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات الكمركية وتبسيطها بما يحقق أهدافها في التطوير والتنمية.

مشكلة البحث: عدم مواكبة الهيئة العامة للكمارك للتطورات الكبيرة في انجاز الأعمال والإجراءات الكمركية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأتمته العمل الكمركي أسوة بدول العالم وبما يتماشى مع توصيات المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الخارجية وبما يؤسس لقاعدة بيانات رصينة عن البيانات الكمركية مهمة لمتخذي القرارات.

هدف البحث: يسعى هذا البحث الى بيان أهمية تكنولوجيا المعلومات في تبسيط الإجراءات الكمركية المتبعة في الهيئة العامة للكمارك سواء على المستوى الاستيرادي و التصديري أو على مستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين والمستفيدين الآخرين من الهيئة العامة للكمارك والمتمثلة (بالإدخال المؤقت، الترانزيت، تعليق الرسوم الكمركية بشكل مؤقت، الاعفاءات...ألخ).

فرضية البحث: ستبنى فرضية البحث على أن تكنولوجيا المعلومات تساهم في رفع مستوى الافصح والرقابة وإنجاز الاعمال للإجراءات الكمركية المختلفة بما يحقق الأهداف المرسومة للهيئة العامة للكمارك.

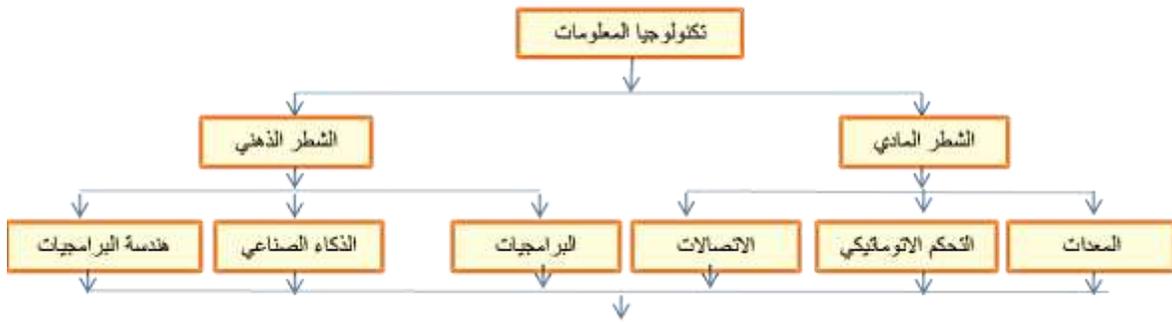
2- مفهوم وأهمية تكنولوجيا المعلومات: كان اسلوب الادارة التقليدية يتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي في الماضي بكل ما صاحبه من ظروف ساهمت في الحفاظ عليه، إلا ان الادارات اليوم تواجه نوعاً من التحديات والمصاعب الناتجة من زيادة أعبائها وعدم استقرار الظروف والعوامل المحيطة بها. لذلك كان من الواجب التغلب على هذه التحديات والمصاعب ومواجهتها، بما يحقق مزيداً من التقدم ليس على المستوى المحلي وإنما على المستوى العالمي، فإن النتائج تعتمد على القرارات المتخذة والنتائج الجيدة هي ثمار القرارات الجيدة، ولا بد من الحصول على المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار، وهذه المعلومات يتم تجميعها من مصادر مختلفة ويتم اعتماداً على الهدف منها خلال نظم المعلومات Information Systems تعتمد على معلومات متقدمة. فالاهتمام الذي توليه أغلب المجتمعات للتكنولوجيا الحديثة بشكل عام، ولتكنولوجيا المعلومات (IT) Information Technology بشكل خاص، أصبح هو السمة الغالبة في السنوات الأخيرة، وقد أصبح هذا الاهتمام عنصراً من عناصر الواجهة الدولية، ومظهراً من مظاهر الانتماء للمجتمعات الحديثة، وشكلاً من أشكال الرقي، وأن ترتب على ذلك الاهتمام زيادة العبء المالي على اقتصاديات هذه المجتمعات وخاصة الناشئة منها.

لذلك تعتبر التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات (IT) أحد المعايير المهمة لقياس درجة تقدم الدول لما لها من دور حيوي ومزايا عديدة في بيئة الاعمال الحديثة، حيث تغلغت هذه التكنولوجيا في كثير من أوجه النشاط الاقتصادي لمنشأة الأعمال (د. عصيمي، 2011، ص20). وعرفت بانها كل التقنيات المستخدمة في جمع وتخزين ومعالجة وتناقل نتائج عمليات التحليل والتصنيف والاستخلاص للمعلومات وتوجيه الإفادة منها من قبل المستفيدين بأيسر الطرائق مع ضمان الإنجاز بالدقة والسرعة والوقت المناسب (جمعة، 2014، 44).

وتكنولوجيا المعلومات اختصاص واسع يهتم بالتقنية ونواحيها المتعلقة بمعالجة وإدارة المعلومات، خاصة في المنظمات الكبيرة بشكل خاص وتتعامل مع الحواسيب الالكترونية وبرمجيات الحاسوب لتحويل وتخزين وحماية ومعالجة المعلومات واستعادتها. فيما عرفها (الحسنين) بأنها مكونة من شطرين:

أ- الشطر المادي: وهذا يتكون من معدات الحاسوب والتحكم الاوتوماتيكي وتكنولوجيا المعلومات.
ب- الشطر الذهني: ويتكون من البرمجيات والذكاء الصناعي وهندسة البرمجيات وكما موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 1: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات



المصدر من اعداد الباحث

وعرفت بأنها "كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها الى معلومات بمختلف انواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة" (السالمي، 2000، 21). من خلال ما تم عرضه من تعاريف لتكنولوجيا المعلومات نستنتج بأنها أطار شمولي وتلعب دور ريادي في مختلف القطاعات.

3- مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات: اخذت تكنولوجيا المعلومات بتطور مستمر ومتسارع منذ الثورة الفرنسية حتى أصبحت لا غنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات كافة والدول، فما يشهده العالم من تطور كبير ومتسارع في أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الاتصالات ووسائلها، وقد اشار (Daft) الى مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات كالآتي: (السالمي، 2000، 21).

المرحلة الاولى: حيث كانت الاستخدامات الاولية تستند الى كفاءة غرفة الماكينة، أي ان الاعمال يمكن أن تنجز بشكل أكثر كفاءة باستخدام تكنولوجيا الحاسوب، حيث كانت القيمة تقابل تكاليف العمل من خلال تولي الحاسبات اداء بعض المهام وأصبحت تلك النظم تعرف "نظم معالجة البيانات" Transaction Processing System (TPS) وهي تؤتمت المعاملات اليومية للمنظمة.
المرحلة الثانية: أصبحت مورداً للعمل من خلال استعمال نظم المعلومات الادارية (MIS) Management Information System ونظم دعم القرار حيث كانت لدى المدراء ادوات

لتحسين اداء الاقسام واداء المنظمة بشكل عام فعندما تراكمت قواعد البيانات من نظم معالجة المعلومات (TPS) بدأ المدراء بتطوير طرائق يمكن الحاسوب أن يساعدهم في صنع القرارات باستعمال البيانات بالصورة الملخصة لها، ونظم المعلومات الادارية، يوفر تقارير معلوماتية مصممة لمساعدة المدراء على صنع القرارات، ان نظم دعم القرار تتيح للمدراء قدرة استعادة المعلومات ومعالجتها وعرضها من قواعد بيانات متكاملة وصولاً الى صنع قرارات معينة.

المرحلة الثالثة: أصبحت تكنولوجيا المعلومات سلاحاً استراتيجياً من خلال تطبيقاتها الداخلية المتمثلة بـ (الانترنت وإعادة تصميم تدفق العمل) وتطبيقاتها الخارجية المتمثلة بـ (التبادل الالكتروني للبيانات والتجارة الالكترونية وهيكل شبكات العمل).

4. أهمية تكنولوجيا المعلومات: لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات وما يرافقها من تقدم علمي وتقني وتغير نوعي في حقول المعرفة قضاءً رحباً من خلال انبثاق ثورة الاتصالات وشبكة الانترنت، الامر الذي جعل منها ومن ادواتها القاعدة التقنية للانطلاق في مجال الاعمال.

وأخذت تلعب دوراً كبيراً و اساسياً في الكثير من الاعمال، حيث ان تطبيقات الحاسوب وما أحدثته من ثورة في ترتيب الاعمال للمؤسسات والمساهمة في تطوير القيمة بمساعدة المستخدمين والسعي لتقديم الخدمات بحسب حاجاتهم وبفضل تطبيقات (IT) Information Technology أصبحت الروابط بين المجهزين والمستخدمين أكثر فاعلية وخصوصاً مع الاستخدام الواسع الانتشار لتبادل البيانات الكترونياً (EDI) Electronic Data Interchange وادارة سلسلة التجهيز وصولاً الى التكيف مع ما يستجد من ظروف طارئة فضلاً عن أن (IT) قد أحدثت تغييراً ملحوظاً في استخدام اساليب جديدة في التسويق مختلفة تماماً عما كان ممكناً عندما كانت تطبيقات (IT) أقل تطوراً ما تجارة الالكترونية الاخير الادليل على ذلك التطور الذي شهدته تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

ويضيف (Turban) ان تكنولوجيا المعلومات قد أصبحت المحفز الرئيسي لنشاطات الأعمال في عالم اليوم وذلك بسبب القدرات او الامكانيات لهذه التكنولوجيا والمتمثلة: (السالمي، 2000، 21).

- 1- القيام بحسابات رقمية كبيرة الحجم وبالغة السرعة.
- 2- التزويد باتصالات سريعة ودقيقة ورخيصة ضمن المنظمات وبينها.
- 3- خزن كميات كبيرة من المعلومات في مكان صغير وسهل وسهولة الوصول إليه.
- 4- السماح بالحصول السريع والرخيص على كميات كبيرة من المعلومات وفي كل أرجاء العالم.
- 5- زيادة فاعلية وكفاءة الاشخاص في مجاميع سواء في موقع واحد او في عدة مواقع.
- 6- تشغيل عمليات الاعمال شبة الآلية والمهام المنجزة يدوياً بشكل آلي.
- 7- تقدم وبوضوح معلومات تتحدى العقل البشري.

5- مكونات تكنولوجيا المعلومات: INFORMATION TECHNOLOGY COMPONENTS

هي مزيج معقد من الافراد والتقنية تعتمد على مشاركة المعلومات التي تنعكس في بعض اوجهها بشكل تطبيقات خاصة تمكن من زيادة القابليات وتساعد في تحقيق الاهداف مما يجعلها مورداً مهماً يصعب تقليده بسهولة وما يلي استعرض لهذه المكونات:(الهواشي والبرزنجي، 2017، 201).

1- المكونات المادية والبرمجيات **Haredware and Software**: هي جميع الادوات التي تشترك في معالجة البيانات كالحواسيب بمختلف انواعها، فضلاً عن جميع الاجهزة الملحقة بها ومحطات العمل، وشبكات الاتصالات، وأدوات النقل، ومخزن البيانات، أما المكونات البرمجية فهي تعليمات رمزية يضعها المبرمجون او المستخدمون لإبلاغ النظام الحاسوبي عن العمليات المرغوب القيام بها، ويمكن وصف المكونات المادية باختصار، إذ انها تمثل اربعة مكونات رئيسية هي (الادخال، المعالجة، الاخراج، الخزن).

2- الموارد البشرية **HumanResources**: يعد المورد البشري أهم عنصر- بنائي في نظام تقنية المعلومات، ويمكن تصنيفهم الى صنفين:

الصنف الاول: ويشكل الغالبية ويطلق عليهم بالمستخدمين النهائيين والذين يتعاملون مع برامج التطبيقات كمستفيدين منها ومن تطبيقاتها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لعمليات البرمجة.

الصنف الثاني: الاختصاصيون في مجال الحاسوب الذين يصممون الحواسيب ويضعون البرامج المختلفة سواء كانت برامج تطبيقية او برامج النظام.

3- شبكات الاتصال **CommunicationNetworks**: وهي الوسيلة المستخدمة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها، أذ تتألف من مجموعة من المحطات تتواجد في مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيدين اجراء عملية الارسال والتلقي، وتعد شبكات الاتصال مجموعة هائلة من وثائق النص المترابطة مع بعضها على الانترنت، ويعود سبب تسميتها بشبكة الويب العالمية او الشبكة العنكبوتية الى تداخل الروابط العديدة بين الوثائق التي تشكل مواقع هذه الشبكة والمنتشرة عبر العالم بطريقة تشبه تداخل خيوط العنكبوت، وتسمح شبكة الويب العالمية ببرامج مستعرض الويب بنقل جميع انواع المعلومات من برامج وأخبار وأصوات وصور فيديو فضلاً عن النصوص باستخدام الماوس او لوحة المفاتيح.

4- قواعد البيانات **Data Base**: هي المستودع الذي يحتوي البيانات والمواضيع والملفات المنظمة والمترابطة مع بعضها التي تصف كل العمليات والاحداث الجارية في المنظمة بكل تفاصيلها، وتنظم على شكل ملفات وتحفظ في أوعية حاسوبية ممغنطة في هذه القواعد المادة الخام او الاولية التي تستخرج منها المعارف والمعلومات، ويمكن إضافة قاعدة معالجة البيانات وتعديلها وتحديثها باستمرار لتواكب المتغيرات المستجدة لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على وفق أسس صحيحة، وليتمكن باقي المستخدمين النهائيين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية.

6- وظائف تكنولوجيا المعلومات INFORMATION TECHNOLOGY JOB : تختص تكنولوجيا

المعلومات بجملة من الوظائف المنبثقة من المكونات السالفة الذكر وهذه الوظائف يمكن اختزالها في العمليات الاساسية الاتية (Anderson & post,2000,322).

1- **الحصول على البيانات:** تعد هذه الوظيفة هي الاولى التي يمكن ان توفرها تكنولوجيا المعلومات من خلال تكديس البيانات وتجميعها، وأن جمع البيانات هي عبارة عن استحصال البيانات الخاصة بعمليات المنظمة والاحداث الخاصة بالبيئة الخارجية وإعدادها للمعالجة من خلال ادخال البيانات وتسجيلها وتحريرها ويقوم الافراد بتسجيل هذه البيانات على اوساط مادية كالورق او ادخالها مباشرة الى الحاسوب بواسطة الافراد العاملين في النظام، وتعد الذمة (الامانة) والجودة من الامور المهمة في عملية إدخال البيانات بصورة صحيحة ويتوقف عليها دقة وجودة مخرجات النظام.

2- **المعالجة:** ويقصد بها إجراء العمليات الحسابية والمنطقية المختلفة على البيانات وتحويلها الى المعلومات إذ تتضمن تحويل جميع أشكال البيانات وتحليلها وتركيبها وتشمل المعالجة على عمليات متعددة كمعالجة البيانات، ومعالجة الكلمات، ومعالجة الوثائق والمستندات المستندة الى النص بما في ذلك التقارير والايخار والمراسلات ومعالجة الصور والاحداث.

3- **الخزن:** أن خزن المعلومات هو مكون اساسي لنظم المعلومات، فالخزن عبارة عن نشاط نظام المعلومات تحفظ فيه البيانات والمعلومات بشكل منظم لاستعمالها حين يحتاجها المستخدم، وان الخزن يساعد الحواسيب على المحافظة على البيانات والمعلومات لاستعمالها في وقت لاحق.

4- **الارسال:** ويقصد به إرسال المعلومات من موقع الى آخر وذلك باستخدام واعتماد اوساط مختلفة كالأقمار الصناعية والالياف الضوئية وغيرها.

7- دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير العمل الكمركي : تواجه الادارات الكمركية العديد من

الضغوط والتحديات منها ادارية وسياسية بسبب أعباء العمل ومحدودية البنى التحتية ومستلزمات العمل الضرورية، والتزايد الكبير في حجم التجارة الخارجية ومهام وما مطلوب من الادارة الكمركية من تنفيذ قرارات الجهات الحكومية الاخرى ورفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات، مما يتطلب ذلك في البحث عن تطبيق والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات كوسيلة مهمة ورئيسة لتحسين وزيادة كافة النواحي التنظيمية والعمليات لدى الادارة الكمركية ونتيجة لذلك تم تطبيق العديد من برامج التحديث في الاجراءات الكمركية، وهذا ما أقدمت عليه العديد من الادارات الكمركية وعلى مستويات مختلفة باستخدام الحوسبة (الأتمتة) لإسناد الاجراءات والاعمال الكمركية من الافصاح والتقييم للرسوم والضرائب الاخرى واستيفاءها، والمنع والتقييد، الاعفاءات، الإدخال المؤقت، تقرير الادارة وغيرها من الاعمال الكمركية. وهنا سوف يتم التطرق الى فوائد تكنولوجيا المعلومات في العمل الكمركي وأهميته ومميزاته ومشاكل تطبيقها.

1.7 أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديث الإجراءات الكمركية : بدأت العديد من الادارات

الكمركية لدى الدول المتقدمة ومنذ بدايات سبعينيات القرن الماضي بإدراك أهمية الفوائد المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات للوصول الى الحلول المناسبة لتحسين كفاءة الاجراءات الكمركية

وتم تصميم الانظمة المحوسبة الخاصة بالإجراءات الكمركية بما يلبي الاحتياجات الوطنية، ومع مرور الزمن تم تحسين وتبسيط هذه الانظمة بما تحقق أفضل الممارسات، عدلت بما يتناسب مع حجم التجارة والتغيرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد واجهت هذه التجربة العديد من الصعوبات والتحديات سواء كانت مادية ام بشرية لذا كانت الاستجابة بطيئة للعديد من الادارات الكمركية للاستفادة من الامكانيات المتاحة والمتوفرة في التطبيق المناسب للتقدم الحاصل في التكنولوجيا الحديثة. ومع الاصرار والتواصل العلمي والتطوير الكبير الحاصل في التكنولوجيا الحديثة وتوفر أنظمة حاسوب خاصة بالعمل الكمركي ومساهمة المنظمات الدولية، المانحين الدوليين زاد وسرعة في استخدام هذه الانظمة الالكترونية والتعاون بين دولة وأخرى. وقد أثبتت الممارسات الكمركية وفقاً لتقنيات (الأتمتة) الكمركية مساهمتها الفاعلة في النهوض بواقع العمل الكمركي، وهنا يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار السمتين التاليتين عن إجراءات الأتمتة للعمل الكمركي وهي:

1- يجب أن تكون الاجراءات الكمركية الحديثة (المؤتمتة) بسيطة وشفافة وبما يتناسب مع القوانين والقرارات والتعليمات والانظمة الخاصة بالعمل الكمركي وقوانين وقرارات الجهات الحكومية الاخرى المعنية بالتجارة الدولية.

2- أن الممارسات الكمركية الحديثة أخذت تتحول من المعاينة والكشف الفعلي الى ممارسات الضبط ما بعد التخليص الكمركي (الانجاز) مع نسبة كبيرة من الاعتماد على التقييم الذاتي الذي يقدمه المستورد او وكيله القانوني، وهذا عامل مهم للإدارة الفاعلة بالاعتماد على الالتزام الطوعي من قبل دافعي الرسوم والضرائب الاخرى.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً مهماً في تحديث الاجراءات الكمركية رغم ما تجده الادارات الكمركية من صعوبات في تطبيقه من كافة الجوانب الاجرائية للعمل الكمركي وفقاً للأنظمة (المؤتمتة) لعملها. الا أنه لوحظ انه قد نما وتطور بشكل كبير وباستمراية وقد مرت مراحل التطوير بالمراحل التالية: (Appels & H. Struye, 1998, pp 111-18).

المرحلة الاولى: وبها تركز الادارات الكمركية على وسائط الضبط المادية للبضائع ، ومعتمدة بشكل كبير على مستويات عليا من المعاينة الفعلية وعلى تقديم وفحص الوثائق الورقية، عندما تكون العمليات المحوسبة مستعملة، فانها عادة ما تستعمل فقط لمعالجة البيانات الكمركية وتقييم واردات الدولة، وبعد وصول البضاعة الى بلد الاستيراد وهي أشبه وتكراراً للإجراءات والعمليات اليدوية، من خلال قيام موظفي الكمارك بإدخال المعلومات بعد تقديمها ورقياً الامر الذي لقي أهدار للوقت مع إمكانية وقوع العديد من الأخطاء، وهنا يتم الاهتمام والتركيز على الايرادات وقليلاً ما يتم الاهتمام بتطوير مبادرات تسهيل التجارة.

المرحلة الثانية: وهنا يتم التركيز على جمع وتحليل المعلومات، مع اتخاذ القرارات بخصوص ادخال السلع والبضائع وتقييم الايرادات والتدخل على اساس من تحليل الخطورة، وهذا يتطلب المزيد من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاكثر تعقيداً، والسمة الغالبة لهذا النظام تتمثل بالإدخال المباشر للبيانات الكمركية من قبل المستورد او وكلائهم القانونيين وقد يكون هنالك قليل من تبادل

المعلومات الكترونياً مع بعض الجهات الحكومية الاخرى، وهنا يكون التخليص للشحنات الدولية بسرعة وتكون المعاينة الحسية قليلة ويكون التركيز على التقييم الكمركي والتي تشكل عاملاً مهماً للإيرادات العامة.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة تعتمد الادارات الكمركية على ما يمكن من المعلومات وانظمة المحاسبة وبمتابعة العمليات التي تشكل المجموع الكلي لأنشطة التاجر، ويتم تبادل جميع المعلومات الكترونياً وتتخذ القرارات إزاء كيفية معاملة الشحنات على ضوء تحليل المخاطر ويكون هنا سجل التزام التجار مفتاحاً رئيساً يؤخذ بنظر الاعتبار، ويصبح التركيز على مدى الالتزام ومدى التدخل في الحالات الاستثنائية فقط مع تسريع وسلامة الخدمة المقدمة، ويتم اعادة توجيه المصادر الكمركية هنا من الانشطة ذات القيمة المتدنية في وقت وصول الشحنات والتي تتطلب المزيد من المصادر الى التخليص المسبق، وما بعد ذلك وأنظمة التدقيق اللاحق ويكون هذا ذات مردود عالي وبمصادر أقل، ان جميع الادارات الكمركية لدى الدول النامية تعمل حالياً نحو تحقيق اساليب العمل هذه.

بناءً على ما تقدم فان كل مرحلة تتطلب المزيد من استخدام تكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى تبني الاجراءات والانظمة الحديثة.

وتعتمد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لأي ادارة كمركية على مجموعة عوامل والتي تكون في العديد منها خارج نطاق وسيطرة وادارة الادارة الكمركية وهنا يجب على الادارة الكمركية ان تأخذ وتطبق الانظمة المؤتمتة للإجراءات الكمركية وفقاً لبيئة عملها وجاهزية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاهداف المرجوة منه ويتم اختيارها لتكون مناسبة بما يلبي متطلبات العمل، وتكون مناسبة وممكنة التطبيق بما يحقق المتطلبات الوطنية، بعد الاخذ بنظر الاعتبار توفر المصادر والالتزام والارادة الادارية والسياسية ودعم النظام على المدى القريب والبعيد والصيانة المستمرة والمرونة. ختاماً فان الأتمتة يجب ان تأتي كجزء من الاستراتيجية العامة لتحديث المؤسسة ويجب ان يرافقها مجموعة من الاصلاحات الاخرى تكاملية في جميع المجالات للإجراءات الكمركية، ودورها في تحضير تبسيط الاجراءات الكمركية القضاء على البيروقراطية.

2.7 فوائد أتمتة الاجراءات الكمركية: ان تطبيق الانظمة المؤتمتة للإجراءات الكمركية مضافاً إليها مجالات تحسين تكميلية في الممارسات الكمركية سوف يترتب عليها التالي: (De Wulf, 2004, pp330).

- 1- تحسين الرقابة الدولية على الشحنات الدولية.
- 2- تحسين الرقابة في مجال الاعفاءات والرسوم الكمركية المتعلقة والامتيازات الاخرى.
- 3- التقليل من الوقت اللازم للإجراءات الرسمية للتخلص على الشحنات.
- 4- زيادة التعاون وتقنين الانشطة مع الادارات الاخرى القائمة على ضبط المرور.
- 5- التطبيق الموحد للكمارك والتشريعات الاخرى المتعلقة بالحدود.
- 6- زيادة الشفافية والتنبؤية فيما يتعلق بقطاع الاعمال.

- 7- تقليل الفرص فيما يخص اتخاذ القرارات على المستوى الفردي لموظفي الكمارك.
 - 8- تحسين معلومات الادارة.
 - 9- زيادة فاعلية تحصيل الايرادات والمحاسبة.
 - 10- توفير احصائيات تجارية أكثر دقة وبسرعة أكبر.
 - 11- التوزيع الأكثر فاعلية للمصادر التقنية والبشرية.
 - 12- توفير معلومات أكثر دقة فيما يخص ادارة المخاطر والتدقيق اللاحق.
- وهنا سوف تساهم الادارة الكمركية الناجحة في دور محوري في دورة التجارة العالمية الشاملة، وتخلق مجتمع تجاري مترابط الكترونياً والذي يكون فيه جميع المعنين أعضاء.
- وتنفيذ هذا المشروع وتطويره لا يأتي الا برؤية واضحة والتزاماً سياسياً فيما هو أكثر من نطاق عمل الادارات الكمركية بل على المستوى الوطني من خلال جهود التعاون من قبل الجميع وبشكل مستمر.
- 8- تطوير الاجراءات الكمركية في الهيئة العامة للكمارك باستخدام تكنولوجيا المعلومات**
- تعد الهيئة العامة للكمارك إحدى تشكيلات وزارة المالية وتعمل وفقاً للأسس واتجاهات التخطيط المالي العام للدولة ضمن أطار السياسة المالية وخطط التنمية وتعزيز ورفد الخزينة العامة للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية (النظام الداخلي لوزارة المالية رقم (2) لسنة 1982). وتعمل بموجب أحكام ومواد قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل (النافذ) والقرارات والتعليمات وما يصدر عن أجهزة الدولة المختلفة من قوانين وأوامر وقرارات وتعليمات وضوابط ذات صلة باختصاصات الهيئة العامة للكمارك وتحديد الاسس والمبادئ اللازمة لتسهيل عملية تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووضع وتنفيذ الخطط اللازمة لمكافحة التهريب ودراسة التشريعات الكمركية اللازمة النافذة وتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها وتطويرها ضمن أهداف السياسة المالية للبلد وخطط التنمية القومية والتجارة الخارجية وأبدأ الرأي في الجوانب الكمركية للاتفاقيات التجارية والترانزيت التي يعقدها البلد مع الاقطار العربية والدول الاجنبية وقرارات وتوصيات المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة باختصاصات الهيئة العامة للكمارك (النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993). وهي الاداة الفاعلة في التحكم والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة (بالاستثمار، الادخار، الاستهلاك، الصادرات، الاستيرادات، التضخم، الركود) بواسطة الرسوم الكمركية والضرائب الأخرى لأجل تحقيق أهداف المجتمع من خلال تطبيق القوانين والقرارات والتعليمات والانظمة، بل لها المساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن الأهداف المالية ورفد الموازنة العامة للدولة بالموارد المالية.
- وورد في النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993 ضمن مركز الهيئة قسم الحاسبة الالكترونية وأنيطت به مسؤولية تنسيق وبرمجة ومتابعة اعمال الحاسبات الالكترونية وتشغيل اجهزتها والأشراف على تطبيقاتها في مركز الهيئة وفروعها كما يتولى اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة لتطوير مكننة اعمال الهيئة من خلال استخدام الحاسبات الالكترونية في مجال العمل الكمركي وبرمجة الاعمال المناطة بالهيئة وذلك لتهيئة وتدريب الكادر المتخصص لأداء الاعمال الخاصة بتحليل وبرمجة البيانات وتشغيل الحاسبات لاغراض تنفيذ الأنظمة وكذلك تهيئة البيانات

وإدخالها على الحاسبات وتنفيذ الأنظمة الخاصة بها وإجراء التعديلات على البرامج لتلك الأنظمة لتوفير الاحصاءات والبيانات المطلوبة وتغذيتها بالإضافة الى التعاون مع مركز الحاسبات داخل وخارج الوزارة وأبداء الاستشارة في بعض الامور الفنية المتعلقة بالحاسبات المايكروية (النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993). يلحظ ان النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993 منح قسم الحاسبة في مركز الهيئة صلاحيات واسعة لأعداد الدراسات، وتقديم المقترحات لإداء مهامه في المجال التقني والالكتروني وتطوير الاعمال، وتبسيط الاجراءات الكمركية، وتدريب كوادره والتشغيل والادارة الالكترونية والتنسيق مع الوزارة والجهات الخارجية الاخرى فيما يتعلق بالأمور الفنية، إلا أنه ورغم هذا التفويض نجد أن أغلب اعمال الهيئة العامة للكمارك سواء على مستوى التخليص الكمركي أو الاعمال والاجراءات الكمركية الاخرى مازال بدائياً يعتمد وبشكل كبير على العمل الورقي البدائي وهنالك بيروقراطية مرتفعة في أداء الموظفين لإعمالهم على كافة الأصعدة. ولأجل النهوض بواقع عمل الهيئة العامة للكمارك يجب تبني الانظمة والبرامج الالكترونية التي تساهم في تطوير الاعمال من ناحية والكلفة والوقت والدقة وقاعدة البيانات المهمة والضرورية لمتخذي القرارات على مستوى الهيئة والجهات الحكومية الاخرى المعنية بالتجارة الخارجية والتنمية والاستثمار. لذا أصبح من الضروري اللجوء الى أتمتة العمل الكمركي ولكافة الاجراءات الكمركية والادارية من خلال تطبيق النظام الكمركي الآلي الاسيكودا ++ Automated System (ASYCUDA) for Customs Data والنسخة المحدثة بما يتناسب والبيئة المحلية العراقية والقوانين والقرارات والتعليمات النافذة التي تنظم اجراءات التجارة الدولية وكافة الاعمال الكمركية بعد التنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، بما يسهل تطبيق النظام بشكل سليم ويحقق الاهداف المرجوة منه لتحسين وتبسيط وتوحيد الاجراءات الكمركية.

1.8 الاجراءات الكمركية وفقاً لنظام الاسيكودا: يعد نظام الاسيكودا بمثابة نظام للإدارة الكمركية من خلال استخدام الحاسب الآلي، وهذا النظام يحتوي على جميع جوانب الاجراءات الكمركية، ويساهم في تسهيل عملية الحصول على البيانات المتعلقة بهذه الاجراءات بالصورة الآلية والتي تفيد عملية التحليل الاقتصادي للبيانات واتخاذ القرارات. يعود تاريخ هذا النظام الى عام 1981، حيث طلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) من اونكتاد (UNCTAD) United Nations Conference on Trade and Development ان تساهم في تجميع وتصنيف إحصائيات التجارة الخارجية من الدول الاعضاء الأسكوا، وقد ترتب على البدء في تقييم هذه الفكرة إمكانية تحقيق هذا الأمر فقط عند مواقع التخليص الكمركي، ومن ثم فإن عملية التخليص الكمركي تتطلب سرعة التفكير بشأن كيفية تحديثها بما يتوافق مع متطلبات تنفيذ الفكرة الجديدة (عبد الرزاق، 2006، 142). وبدأت فكرة التطوير لدى خبراء الإنكتاد من منطلق ما هو متاح عالمياً من تطورات مؤهلة في مجال تكنولوجيا الحاسبات الآلية، وكانت نقطة البداية هي اقتراح بتطوير حزمة برامج لينة (مرنة) للكمارك على ان تتسم بأدنى المواصفات التي تسمح لها بأن تستخدم في ظل بيئة عالية التعقيد، وفي نفس الوقت دون الحاجة الى مهارات مرتفعة جداً. وقد واجه البرنامج تخوف شديد من احتمال حاجة اي دولة ترغب في تطبيق النظام الى نظام حاسبات تعتمد على شبكات

ضخمة (Mainframes) مع توافر كادر هندسي متخصص لدعم النظام، ومع هذا استطاع الإنكناذ وبمساعدة بعض الدول الاعضاء تطوير نظام لهذا الغرض أطلق عليه اسكودا (ASYCUDA) وتم تطبيقه في بادئ الأمر بحاسبات صغيرة ذات قدرات محدودة، ولكن مع الحاجة وفي ضوء معطيات بيئة التجارة العالمية المعاصرة وفي ظل بيئة تسمح بتعدد المستخدمين للنظام، تطلب الامر إدخال حلول فنية أدت الى أتساع طاقة الحاسبات الى أقصى حد ممكن. شهد النظام تطورات سريعة ومراجعات متعددة للحاسبات او البرامج الامر الذي ساهم بوجود معالم واضحة ومستقرة لهذا النظام في الدول التي قامت بتطبيقه، وشهد جزءاً من نظام التشغيل المعروف بأسم (UNIX) توسيعاً في مجال الخيارات المتعلقة بالأجهزة ذاتها تتضمن الى جانب الشبكات عدداً من الأجهزة الصغيرة. وقامت الإنكناذ بإنشاء وحدة التطوير التقني والتطبيق للاسيكودا، وكذلك طورت نظام الاسيكودا هو (ASYCUDA++) الذي يقوم على استخدام ادوات ذات توجه بالأشياء في منظومة العلاقة بين العميل/ السيرفر وبالاعتماد على نظام ادارة ربط قواعد البيانات (RDBMS) Relational Data Base Management System هي النسخة التي تم الترويج لتطبيقها على نطاق واسع

2.8 ما هية نظام الاسيكودا ومكوناته: يتمتع النظام بمرونة في إمكانية إدخال التعديلات عليه كونه من البرامج المرنة (اللينية) التي قدمها خبراء الإنكناذ، تعمل على ربط عملاء الكمارك بالإدارة الكمركية والاجهزة المعنية باستخدام نظام التشغيل (Dos) و (UNIX) وحزمة بيانات مرنة هي (RDBMS) وبما يتلائم مع خصائص وظروف الأنظمة الكمركية في كل دولة من حيث تنظيماها واساليب العمل وتشريعاتها القانونية وهيكلها للتعريفات الكمركية المطبقة فيها. كما يسمح النظام بإمكانية عالية في تحقيق نظام تبادل البيانات الكترونياً (EDI) Electronic Data Interchange بين أطراف عمليات التخليص الكمركي (المصدرين، المستوردين، وكلاء التخليص الكمركي، الاطراف الأخرى) مع الادارات الكمركية وذلك باستخدام قواعد (EDIFACT) نظام تبادل البيانات الكترونياً لأغراض الادارة والتجارة والنقل (EDI) Administration, Commerce and Transport، ويقوم النظام في بنائه على استخدام المواصفات والرموز "الاكواد" الدولية التي يتولى تطويرها المنظمات الدولية المتمثلة بـ (منظمة المواصفات العالمية (ICO)، منظمة الكمارك العالمية (WCO)، الامم المتحدة (UN))

ويتضمن نظام الإسيكودا عددا من العناصر تتمثل بـ:

اولاً: الهيكل التنظيمي: ويتكون من ثلاثة وحدات رئيسية هي: (عبد الرزاق، 2006، 312)

1- مكتب إدارة اسيكودا (AMO): ويتولى ادارة جميع القضايا المتعلقة بالتوظيف، التمويل، الاستراتيجيات والسياسات، الى جانب العلاقات الخارجية.

2- وحدة التطوير والتطبيق التكنولوجي: وهي المسؤولة عن تصميم نظام اسيكودا وما يرتبط بها من المنتجات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات وتعمل الوحدة بالتعاون مع وحدة الاعداد والتطبيق لمكون تكنولوجيا المعلومات من البرامج ككل، من حيث اختيار التكنولوجيا والمعلومات والموظفين والإشراف عليها، الى جانب تنظيم عمليات التدريب على تكنولوجيا المعلومات.

3- وحدة تطبيق ودعم نظام أسيكودا (PISA): وتتولى مسؤولية أنشطة التطبيق ما عدا تلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتي تتولاها (ATDI) ومن أنشطتها، اختبار الموظفين، التدريب، والمشتريات وغيرها، وكذلك تتولى المتابعة وتقديم التقارير عن تقدم البرنامج بالتعاون مع (ATD)، وتقوم بأعداد مستندات المشروع والتعاقد مع المانحين وفقاً لإرشادات وسياسات يتم وضعها من قبل المكتب الإداري، وقيامها بدور نقطة الاتصال بشأن بعض القضايا في أي مشروع مثل التدريب وتسهيلات الكمارك والقضايا القانونية في الكمارك.

ثانياً، محيط التطوير: تحضى الإدارة الفعالة للكمارك على قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد الحديث، فمثل هذه الإدارة تعود بالمكاسب مع اقتصاد أي دولة في صورة زيادة الإيرادات الكمركية، وتطبيق السياسات الوطنية والدولية، وتساهم الإدارة الكمركية بدور كبير في حماية المنتجات المحلية وحضر دخول السلع المحضرة والمقيدة، وتوفر قاعدة من البيانات المهمة المتعلقة بالتجارة الخارجية العالمية لما لها من أهمية في الاحصائيات التي تساعد متخذو القرارات.

ثالثاً، أهداف أسيكودا: ان الهدف الاساسي من برنامج أسيكودا هو إصلاح عملية التخليص الكمركي وسرعة الانجاز باستخدام تقنية (الأتمتة) للإجراءات الكمركية وتبسيطها، وخفض التكاليف بما يحقق النفع العام للمستفيدين والمتعاملين مع الادارة الكمركية وبما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال:

- 1- مساهمته في زيادة الإيرادات الكمركية والتي تعد من المصادر المهمة للموازنة العامة للدولة.
- 2- الحصول على احصائيات مالية سليمة وفي الوقت المناسب عن التجارة الخارجية للدولة تساعد متخذو القرار في رسم السياسات والخطط الاقتصادية السليمة.
- 3- يحقق النظام أقصى درجات الكفاءة وبأقل التكاليف.

3.8 ملامح نظام أسيكودا: يمثل الاسيكودا نظام مؤتمت للادارة الكمركية يغطي كافة الاجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية وكافة العمليات الكمركية المتمثلة بـ (تسجيل البيانات الكمركية "المانفيسست"، الامور المالية، التصريح الكمركية، وإجراء الحجز، الادخال المؤقت، اعادة التصدير، الخ). ويأخذ النظام في الاعتبار جميع الرموز "الأكواد" والمعايير والمواصفات الدولية المرتبطة بالإجراءات الكمركية وفقاً لما يصدر عن منظمة المواصفات العالمية ومنظمة الكمارك العالمية والامم المتحدة. ويمتاز النظام بالمرونة وإمكانية تعديله ليتوافق مع الظروف والمتغيرات التي تحدث في أي دولة تطبقه.

4.8 خطوات تنفيذ أنشطة نظام الإسيكودا: يتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الاولى: تتمثل في الاعداد وتشخيص الوضع القائم خلال هذه المرحلة يقوم الفريق الوطني المشكل من قبل سلطة الدولة بالمساعدة في تطبيق أسيكودا، بالتعاون مع خبراء الإنكثاد لتحديد المجالات التي تتطلب إجراء الاصلاحات فيها ويشمل:

- تطبيق نظام الترميز "التكويد الدولي" (Harmonized System (HS).

- تبسيط الاجراءات الكمركية الخاصة بالتخليص الكمركي.
- تعديل انماط العمل وفقاً للمعايير الدولية.
- تحديث قانون الكمارك والانظمة والتعليمات للتوافق مع اتفاقية كيوتو*
- الخطوة الثانية: تتمثل بالتطبيق المبدئي وتتضمن اعداد مواصفات أسيكودا الوطنية من خلال:
 - ترميز "تكويد" التعريفات الكمركية.
 - ترميز "تكويد" التنظيمات.
 - ترميز "تكويد" التشريعات.
 - ادخال البيانات في لوحة التحكم وتشمل رميز "أكواد" التصريحة الكمركية والبيان الكمركي، العناوين، ترميزات "أكواد" المكاتب الكمركية.
 - اعداد أنظمة التقييم والانتقائية.
- ويتم تركيب الحاسبات في المكاتب بصورة كيفية للنظام وتكون مركزية في الادارات الرئيسية، وكمارك المطارات، والموانئ البحرية، والمنافذ البرية، والهدف من هذه العملية الاختيارية للتأكد من التوافق الكامل بين خصائص النظام ومتطلبات التنظيمات الوطنية في الدولة.
- الاستمرار في جهود الاصلاح التي بدأت في المرحلة الاولى.
- الخطوة الثالثة: وهي المرحلة النهائية ويقوم بها الفريق الوطني الذي تم تدريبه وتأهيله من قبل خبراء الإنكثاد وخلال المرحلتين الاولى والثانية، وتمثل هذه المرحلة تحدياً عملياً أكثر من كونها مشكلة فكرية، وهي تحتاج الى اعداد مادي لجميع المواقع التي يتم حوسبتها وعمل النسخ المطلوبة من حزمة البرامج اللينة اللازمة لتشكيل أسيكودا.
- ولأجل التطبيق السليم لنظام الاسيكودا وما يتطلبه ذلك فإن المرحلة الاولى والثانية تحتاج الى ما يقارب (18) ثمانية عشر شهراً عمل فعلي ويشترط لإنجاحها توفر الالتزام السياسي الصارم، وتوفير الدعم الكافي واللازم من أعلى المستويات في السلطة، وتخصيص فريق وطني تتوافر له المهارات والقدرات العالية، ويكون متفرغاً كلياً لتطبيق النظام وهو يضم بعض موظفي الكمارك والفنيين في مجال الحاسبات.
- أما مؤشرات نجاح تطبيق نظام الاسيكودا هي:
 - زيادة الايرادات الكمركية.
 - المتاح من الاحصائيات الناتجة (مخرجات النظام) من التقارير.
 - الوقت المستغرق لانجاز المعاملات الكمركية.

* الاتفاقية الدولية المبرمة في كيوتو عام 1973 والمحدثة في بروكسل عام 1999 لتبسيط وتنسيق الاجراءات الكمركية، بهدف ازالة الاختلافات في الاجراءات الكمركية وتلبية احتياجات التجارة الدولية والادارات الكمركية وضمن وجود معايير مناسبة للرقابة الكمركية لتمكين الادارات الكمركية من الاستجابة للتحديات الكبيرة في الاساليب والتقنيات الادارية الخاصة بمجال الاعمال.

5.8 امشكلات والتحديات القانونية في نظام الاسيكودا، تختلف التحديات والمشاكل القانونية

لتطبيق نظام الإسيكودا من دولة إلى أخرى وفقاً لظروف كل دولة وبيئة الأعمال والظروف الاقتصادية والاجتماعية:

ومن أهم المشاكل والنقاط القانونية التي تواجه تطبيق نظام الاسيكودا وفقاً لما أكدته اتفاقية كيوتو ما يلي:

1- التاريخ القانوني للرسم أو الضريبة: حيث ينص تحديد النقطة الزمنية لتحديد معدلات الرسوم الكمركية والضرائب، في القانون ليتم تضمينها في نظام الاسيكودا ويمكن استخدام هذا الوقت او التاريخ في تحديد:

- سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات الاجنبية – وقت دخول البضاعة.
- اداة قاطعة في الاحوال التي يصبح فيها التاريخ مطلوباً لتحديد الدخل في ظل الانظمة الكمركية المختلفة، وعادة ما يتم اعتماد تاريخ تسجيل عملية الدخل على الحاسبة، وهذا يتطلب اقرار قانون للعمل به.

2- الرقم الضريبي: يحتاج نظام الاسيكودا الى رقم تسجيل، عادة ما يتم الاتفاق على استخدام الرقم الضريبي (Taxpayer Identifier Number (TIN والمعمول به بين الهيئة العامة للضرائب والمكلفين، ومساهمته في خدمة جميع الاطراف المعنية من سلطات الرقابة، ويتم ذلك من خلال اتفاقية قانونية ملزمة لاستخدام هذا الرقم او إنشاء رقم بديل.

3- صفة جديد للبيان الكمركي (التصريح الكمركية): في بعض الأحيان تكون صفة البيان الكمركي واردة بنص القانون، وفي هذه الحالة، يتطلب الأمر إجراء مراجعة قانونية وإدخال التعديلات الضرورية بما يسمح بإمكانية تقديم وابتكار صيغ جديدة للبيان الكمركي لأغراض الترميط والتبسيط.
ويجب التأكد من أهمية إجراء التعديل القانوني من عدمه، أما أن الأمر قد يكون مخولاً بموجب اللوائح التنفيذية لقوانين الكمارك للوزير المختص، ويكون في هذه الحالة، له صلاحية إقرار صيغة البيانات الكمركية الجديدة التي سوف تعمل من خلال نظام أسيكودا.

وفي هذه الحالة، يكون من السهل إدخال التعديل التشريعي لقانون الكمارك أن يراعي إعطاء الوزير المختص صلاحية إقرار البيان الكمركي ما يطرأ عليه من تعديلات.

4- البيان الكمركي الإلكتروني: يتعين أن تمتد مظلة التعديلات التشريعية لتشمل نصوصاً تسمح بإمكانية إنزال البيان الكمركي إلكترونياً، أي نقل هذا المستند الكمركي الخطير والمهم بدون مناولة وبلا استخدام الأوراق في عملية إدخال التفاصيل الخاصة بالبيان. وبمعنى آخر، أن يكون ملء البيانات المطلوبة للبيان الكمركي إلكترونياً أو آلياً، ومن خلال النهايات الطرفية للحاسب الآلي، وباستخدام الإنترنت وهكذا.

5- التوقيع: يتطلب استخدام البيان الكمركي الإلكتروني، ضرورة أن تنص التعديلات التشريعية في القوانين على الاعتماد بالتوقيع الإلكتروني كبديل عن التوقيع اليدوي.

- 6- استخراج البيان الكمركي من الحاسب: يحتاج استخدام البيان الكمركي الذي يتم الحصول عليه، مطبوعات من الحاسب الآلي وضرورة النص قانوناً على أنه ملزم للمستورد أو وكيله القانوني، ومن ثم يصبح دليلاً كافياً في حالات التقاضي بين الكمارك والمستورد أو وكيله القانوني.
- 7- المواصفات الدولية: يحتاج نظام أسيكودا وبدرجة ملحوظة، الى مدخلات رموز وأكواد ذات مواصفات عالمية وبالذات لأسماء الدول وعملائها.
- وهذه الرموز والأكواد تم تغذية النظام بها، ويتم أستخراج البيان الكمركي والمستندات الكمركية مبوبة وفقاً لها. وعادة ما يُطلق على البيان الكمركي في النظام بـ "البيان الكمركي الموحد". ويتطلب إدخال مثل هذه الأكواد والمواصفات اجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- 8- استخدام البيانات: يجب أن تعد التشريعات بحيث تسمح وتعطي الكمارك الحق في الاحتفاظ بالبيانات، واستخدامها في أغراضها الخاصة، وأن يكون مسموحاً لها بنقل بيانات معينة إلى منظمات أخرى.
- 9- تكاليف المعاملات: يتعين أن تكون السلطة الكمركية مخولة من قبل الحكومة في تحصيل رسم عن كل بيان كمركي، وذلك إذا رأت الحكومة أهمية لذلك، ويجب تخصيص هذا المبلغ لتمويل عمليات تحديث الأجهزة ولتعويض الخسائر التي تلحق بدخول موظفي الكمارك بسبب النظام.
- 10- الايداع المؤقت: يتضمن نظام إسيكودا تسهياً مؤقتاً في صورة إمكانية إيداع البيان الكمركي قبل وصول الشاحنة أو المستندات، وهذا يحتاج الى إقرار قانون حتى يمكن العمل به.
- 11- التحايل على الحاسب الآلي: هنالك ضرورة لوجود نصوص قانونية لتعريف التحايل في صورة التلاعب بالحواسيب باعتباره جريمة، مع تحديد العقاب الرادع حسب ظروف كل دولة.
- 12- مراجعة النظام: يجب أن يعطي القانون للسلطة الكمركية الحق في الدخول الى أنظمة الحاسب لدى المصدرين والمستوردين والوكلاء، لأغراض التحقق والمراجعة.
- وتزداد أهمية هذا الإجراء في حالة استخدام نظام التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI).

9. الاستنتاجات والتوصيات

1.9 الاستنتاجات

- 1- أصبحت تكنولوجيا المعلومات ركناً أساسياً ومهماً في بناء قاعدة معلومات وبيانات وارتباطها بشكل مباشر مع أغلب مرافق الحياة سواء كانت العامة او الخاصة، وتساهم بشكل فاعل في تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز وشفافية العمل ودقته وتقليل الوقت والكلف، واعد مؤشر مهم في قياس التطور والحدثة للبلدان.
- 2- أغلب اعمال الهيئة العامة للكمارك سواء على مستوى التخليص الكمركي للاستيراد والتصدير أو الاعمال والاجراءات الكمركية الاخرى مازال بدائية يعتمد وبشكل كبير على اسلوب العمل البدائي من خلال المجموعة الدفترية والمحركات الورقية المبالغ فيها.
- 3- ارتفاع مستوى الاداء البيروقراطي للموظفين في أنجاز المهام والاعمال الموكلة لهم وتخضع بعض الاعمال للاجتهاد الشخصي. للموظفين، مما ينعكس ذلك على عدم توحيد الاجراءات الكمركية بين دائرة كمركية وأخرى.

4- قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل والنافذ فيه تعارض بما ورد بنصوص الدستور العراقي الدائم فيما يخص الفصل بين السلطات وتم تعديل بعض مواد القانونية بموجب قرارات صادرة من قبل المحكمة الاتحادية وهولا يتناسب مع المتغيرات السياسية والنظام الاقتصادي والمالي المتبع حالياً.

5- النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993 لا يتناسب مع متطلبات العمل الكمركي وخصوصاً بعد اتساع حجم التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية وحركة المسافرين وزيادة اعداد الدوائر الكمركية واستحداث بعض المديریات والاقسام والشعب والفروع للهيئة.

6- هنالك حاجة ماسة للجهد الوطني للنهوض بواقع العمل الكمركي من خلال الاستعانة بالخبرات الدولية لتبني الانظمة التكنولوجية المعنية بالتجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات الكمركية بما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية للدولة.

2.9 التوصيات:

1- ضرورة توفير كافة المستلزمات الضرورية والبنى التحتية التي تساعد فريق خبراء الانكتواد من تطبيق نظام الاسيكودا (ASYCUDA++).

2- يجب تطبيق أحدث النسخ الصادرة والمعتمدة لنظام الاسيكودا، وأن يتصف النظام بالمرونة وإمكانية إجراء التعديلات المتوقعة عليه مستقبلاً، مع اشراك كافة الجهات الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية لكافة السلع والبضائع سواء كانت مسموحة الاستيراد والتصدير او مقيدة او محصورة او ممنوعة او ممنوعة معينة.

3- تعديل قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل، بما ينسجم مع النظام السياسي والاقتصادي الذي أقره الدستور العراقي الدائم لسنة 2005، ووفقاً للمعايير الدولية للمنظمات الدولية المعنية بحركة البضائع والسلع والمسافرين وبما يلبي الحاجة المحلية للبلد طبقاً للقوانين والقرارات الوطنية وبما يتناسب مع تطبيق نظام الاسيكودا ومتطلباته.

4- تعديل النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (3) لسنة 1993 بما يتناسب مع المتغيرات الكبيرة التي طرأت على هيكلية الهيئة وأتساع اعمالها ودوائرها الكمركية المنتشرة في إقليم الدولة ليشمل دوائر إقليم كردستان.

5- اشراك كافة الجهات الحكومية بما في ذلك دوائر ومؤسسات إقليم كردستان المعنية بالتجارة الخارجية في مراحل تطبيق نظام الاسيكودا والزامية تطبيقه من خلال الدعم السياسي والتشريعات القانونية والدعم المالي للنظام من خلال تشكيل فريق وطني يتبنى تطبيقه وأن لا يقتصر التدريب عليه وتطبيقه على الهيئة العامة للكمارك.

المصادر العربية:

- 1- د. عصيمي. احمد زكريا زكي، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل معاصر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2011.
- 2- الهواسي، محمود حسن والبرزنجي، حيدر شاكر، تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة، 2017، السيسبان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الثانية.
- 3- د. عبد الرزاق، محمود حامد "إقتصاديات الكمارك بين النظرية والتطبيق" مكتبة الحرية للنشر- والتوزيع، 2006.
- 4- جمعة، محمود حسن، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الاستراتيجي، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد، 2014.
- 5- السالمي، تكنولوجيا المعلومات المفهوم والادوات، المعهد التخصصي. للدراسات، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2000.

القوانين والقرارات:

- 1- النظام الداخلي لوزارة المالية رقم (92) لسنة 1981 المعدل.
- 2- النظام الداخلي للهيئة العامة للكمرك، نظام رقم (3) لسنة 1993، المنشور بالوقائع العراقية بالعدد (3543) في 1994/12/26 .
- 3- قانون رقم (23) لسنة 1984 المعدل "قانون الكمارك" المنشور بالوقائع العراقية بالعدد (2985) في 1984 /3 /19.

المصادر الاجنبية:

- 1-Anderson, and Post, Management Information System, 4th ed, Prnetice- hall, New Jersey 2000.
- 2-Appels, T., and H. Struye de Swielande, "Rolling Back the Frontiers: The Customs Clearance Revolution." The International Journal of Logistics Management 9(1) 1998.
- 3-De Wulf, Luc. "Ghana. In Luc De Wulf and Jose B. Sokol, eds. Customs Modernization Initiatives: Case Studies. Washington, D.C.: World Bank. 2004.